اجتماع روسي إيراني تركي أممي اليوم في أستانا لمتابعة تنفيذ الاتفاق الثلاثي

موسكو تدعم جولة جديدة من محادثات سورية بإشراف الأمم المتحدة.. وتدعو إلى تمثيل واسع وشامل

الوطن- وكالات

أعربت روسيا عن دعمها لاستئناف المحادثات السورية السورية برعاية الأمم المتحدة، وشددت على ضرورة أن يكون تمثيل الوفود فيها «واسعاً» و«شاملاً»، في وقت من المرتقب فيه أن يُعقد اليوم في أستانا اجتماع روسي- تركي- إيراني بمشاركة خبراء من فريق المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا لمتابعة تنفيذ الاتفاق الثلاثي، المتعلق بـ«تثبيت» وقف إطلاق النار في سورية.

وفي حديث لمجلة بروفيل النمساوية نشر أمس، أعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مجددا، وفق وكالة «سانا» عن ارتياح بلاده لنتائج اجتماع أستانا الذي عقد الشهر الماضي حول تسوية الأزمة في سورية، مشيراً إلى أن روسيا تتخذ خطوات محددة لدفع عملية التسوية في جنيف.

واعتبر لافروف، أن الاجتماع هو «خطوة نوعية جديدة في رفد جهود الحل السياسي للأزمة في سورية»، وقال «نحن نؤيد استئناف المحادثات السورية السورية برعاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا ونعتقد كما في السابق أن إطارها يجب أن يكون واسع التمثيل وشاملا كما ينص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤».

وأشار لافروف إلى أن اجتماع أستانا أعطى زخماً إضافياً لعملية جنيف معيداً إلى الأذهان البيان الصادر في ختام الاجتماع والذي أكد التمسك بسيادة واستقلال سورية ووحدة أراضيها بلداً ديمقراطيا متعددا إضافة إلى مواصلة العمل المشترك في مكافحة التنظيمات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة.

وعقد اجتماع أستانا حول الأزمة في سورية يومي الـ٢٣ والـ٢٤ من كانون الثاني الماضي برعاية روسية إيرانية تركية وصدر في ختامه بيان أكد الالتزام بسيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية وأن الحل الوحيد للأزمة في سورية سيكون من خلال عملية سياسية كما أعلن تشكيل آلية ثلاثية لمراقبة نظام وقف الأعمال القتالية الذي دخل حيز التنفيذ في الـ٣٠ من كانون الأول الماضي.

وقررت الأمم المتحدة الثلاثاء الماضي تأجيل موعد مفاوضات جنيف بين الحكومة السورية والمعارضة إلى ٢٠ شباط بعدما كانت مقررة في الثامن منه لتمنح المعارضة المزيد من الوقت للاستعداد.

وعقب اجتماع مع مجلس الأمن الدولي، حذر دي ميستورا حينها من أنه «في حال لم تكن المعارضة جاهزة للمشاركة بموقف موحد بحلول الثامن من شباط، فسأقوم (...) بتحديد الوفد لجعله شاملاً قدر الإمكان».

وهاجمت «الهيئة العليا للمفاوضات»، المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة، مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا، واصفة تصريحه حول إمكانية تشكيله وفداً يمثل المعارضة في مفاوضات جنيف المرتقبة بأنه «غير مقبول»، ومؤكدة أن هذا «ليس من اختصاصه»، على حين أكد «الائتلاف» المعارض، أن دي ميستورا لا يستطيع فعل ذلك، متهماً إياه بأنه «شريك في قتل» الشعب السوري وأنه رجل «غير مسؤول» عن تصريحاته.

جاءت تصريحات لافروف في وقت من المقرر أن يُعقد اليوم في أستانا اجتماع روسي- تركي- إيراني بمشاركة خبراء من فريق المبعوث الأممي بغياب الوفد الحكومي الرسمي ووفد الإرهابيين، وذلك لمتابعة تنفيذ الاتفاق الثلاثي، إثر اجتماع أستانا نهاية الشهر الماضي، وخصوصاً ما يتعلق بـ«تثبيت» وقف النار والاتفاق على آلية للرد على الخروق وكيفية تسجيلها والأطراف التي تشملها «آلية المعاقبة»، باعتبار أن روسيا وإيران ضمنتا التعامل مع الجيش العربي السوري والقوات الرديفة، في حين تعهدت تركيا بضمان التزام الميليشيات المسلحة وقف إطلاق النار الذي يستثني داعش و«جبهة النصرة» التي انضوت الأسبوع الماضي مع خمس ميليشيات مسلحة تحت لواء «هيئة تحرير الشام».

وعشية الاجتماع الثلاثي في أستانا حط المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية الكسندر لافرنيتف في طهران لإجراء مباحثات مع أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، حول تطورات الأزمة السورية.

وفي العاشر من الشهر الجاري، تجتمع قيادة «العليا للمفاوضات» لبحث المشاركة في مفاوضات جنيف المقبلة وتشكيل وفدها واتخاذ موقف، بين «نصائح» مختلفة تبلغتها «الهيئة»، وفق ما ذكرت تقارير صحفية، أشارت إلى تلويح دي ميستورا بـ«تشكيل» وفد المعارضة، بموجب القرار ٢٢٥٤، في حين أن موسكو تدفع إلى تشكيل «وفد موحد من جميع منصات المعارضة»، وتضع «العليا للمفاوضات» ومنصات موسكو والقاهرة وأستانا وحميميم على الوزن ذاته، وشجعت معارضين على تشكيل «قائمة موحدة للمعارضة».

وأشارت التقارير إلى تبلغ المنسق العام لـ«العليا للمفاوضات» رياض حجاب من الخارجية التركية في اليومين الماضيين «نصيحة» بتشكيل «وفد تشاركي» يضم ممثلي الميليشيات التي شاركت في اجتماع أستانا و«معارضين حقيقيين» من دون أن يشمل ذلك «الانفصاليين والإرهابيين والمفبركين»، حسب تعبيرها.

وتلقّت «العليا للمفاوضات»، «نصيحة» أخرى بضرورة التفكير بـ«توسيع» وفدها وإعطاء نصف المقاعد إلى الميليشيات المسلحة وإدخال شخصيات من منصتي موسكو والقاهرة و«مجلس سورية الديمقراطي» (الذي يضم عرباً وأكراداً) على أن يسمى «وفد المعارضة» وليس «وفد الهيئة العليا للمفاوضات»، وذلك لتخفيف حق النقض (فيتو) الروسي على «الهيئة»، حسب التقارير التي لفتت إلى أن ضم ممثل من «مجلس سورية» سيقابَل برفض أنقرة، التي تعترض على حضور «حزب الاتحاد الديمقراطي»، في وقت يتصاعد الدعم الأميركي لـ«مجلس سورية» الذي لا تزال رئيسته إلهام أحمد تزور واشنطن.

وفي حال نجح اجتماع آستانة في خلق آلية الرقابة الثلاثية ونجحت «الهيئة» في تقديم قائمة الوفد، سيضع دي ميستورا «لماسته» على وفد المعارضة لتوجيه الدعوة إلى جنيف في ٢٠ الشهر الجاري لإجراء «مفاوضات موازية» بين وفدي الحكومة والمعارضة حول ثلاثة أمور: حكم تمثيلي وغير طائفي، دستور جديد، انتخابات برلمانية ورئاسية، وفق ما ذكرت التقارير.

ووفق التقارير، بدا أن المبعوث الأممي حصل على دعم هذه الصيغة خلال اجتماعات في مجلس الأمن الدولي وعدم قبول إعطاء موسكو أولوية لصوغ الدستور، عندما عبر معظم المتحدثين عن «عقد جنيف في أسرع وقت»، وإن كان لا يزال يراهن على أن يقوم كل طرف دولي وإقليمي بواجبه لإسراع عقد المفاوضات.

لكن واشنطن، حسب التقارير لا تبدو مستعجلة على ذلك، إذ إن «الفريق السوري» في الخارجية الأميركية، الذي يضم مساعد وزير الخارجية ستو جونز والمبعوث إلى سورية مايكل راتني وآخرين، يفضل ضمناً إعطاء الأولوية لتثبيت وقف النار ومسار أستانا، وإن كان يبدي دعماً شفوياً لمسار جنيف ووعداً بالضغط لتشكيل وفد للمعارضة وعقد مفاوضات جنيف في موعدها، إضافة إلى استمرار التزامه العمل لـ«انتقال سياسي وإجراء إصلاحات عميقة في النظام».

ويُعتقد أن أحد أسباب عدم الاستعجال، هو انتظار نتائج الدراسة التي ستقدم إلى الرئيس ترامب لـ«هزيمة تنظيم داعش» في سورية وكيفية التعاطي مع روسيا أو القوات الحكومية أو إيران والمجموعات المحسوبة عليها والقوات الكردية في هذا السياق، إضافة إلى الانتهاء من دراسة طلب ترامب إقامة مناطق آمنة في سورية.

من الاجتماع الذي عقد في العاصمة الكازاخستانية أستانا بين الحكومة السورية وقادة المجموعات المسلحة (رويترز)

موسكو تنفي أنباء عن مقتل عسكريين روس في سورية

وكالات

نفت وزارة الدفاع الروسية معلومات تناقلتها وسائل إعلام حول مقتل خمسة عسكريين روس على الطريق الواصل بين مدينتي بانياس وجبلة في المنطقة الساحلية.

ولفت الناطق باسم الوزارة اللواء إيغور كوناشينكوف في تصريح نشره موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني إلى أن هذه المعلومات «مزورة وغير صحيحة»، وأن كل الجنود الروس في سورية «أحياء وبصحة جيدة ويقومون بمهامهم». واعتبر المسؤول العسكري الروسي أن نشر قناة «الجزيرة» القطرية خبراً حول مقتل الجنود الروس في سورية «حقنة إعلامية أخرى»، معرباً عن «أسفه لممارستها مثل هذا التزوير».

وكانت قناة الجزيرة أعلنت أمس الأول «معلومات» عن مقتل خمسة جنود روس بانفجار سيارة عسكرية روسية على طريق طرطوس اللاذقية مساء السبت.

قولاً واحداً

خطاب مُتخم بالنفاق السياسي

صياح عزام

في خطاب الوداع الذي ألقاه الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، وذلك يوم ١١ / ١ / ٢٠١٧ في شيكاغو المدينة التي رسم فيها حياته المهنية وأصبحت لاحقاً معقله السياسي، غالى كثيراً وإلى حد كبير، كما في كل مرة، في التباهي بما يعتبرها إنجازات على الصعيد الداخلي والدولي.. القسم الأكبر من هذا الخطاب الوداعي خصصه أوباما للدفاع عن الديمقراطية، ولجرد إنجازات السنوات الثماني التي قضاها في البيت الأبيض!!

إن جردة الإنجازات هذه إذا ما تم تدقيقها ووضعها على مرآة الواقع، فإنها لا تعدو كونها – كما وصفتها بعض الصحف العربية- محاولة للاستعانة بكلمات منمقة ومساحيق تجميل ودموع منسدلة على خده، لرسم صورة تليق بمناسبة وداع البيت الأبيض، علماً بأن ما يكمن خلف هذه الكلمات والدموع والمساحيق، ما هو إلا صورة عبثية لواقع يكثر فيه اللغو من دون طائل، ولا نبالغ إذا قلنا إنه مجرد ثرثرة تجاه عدة قضايا سياسية منها ما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين ورؤيته لـ«حل الدولتين»، أو بالنسبة للعلاقة مع روسيا الاتحادية، أو ما يتعلق بمحاربة الإرهاب، لقد كان واضحاً من خلال الخطاب تنصل «أوباما» من دوره كرئيس يحتل أعلى موقع في السلطة والقرار من مسؤوليته تجاه قضية فلسطين ودعمه المطلق لأبشع احتلال عرفه التاريخ الحديث، الذي لا تزال سجلاته ملأى بجرائم الحرب والانتهاكات بحق الإنسانية التي ارتكبها وما يزال، ومما قاله «أوباما» في هذا الصدد: إنه ووزير الخارجية كيري ناشدا نتنياهو بصفة شخصية مرات لا تحصى على مدى السنوات الماضية وقف النشاط الاستيطاني لكنه تجاهل تلك المناشدات! لاشك أن مثل هذه المناشدات، إنما هي تعبر عن الضعف أولاً، ثم إنها مجرد ذر للرماد في العيون ثانياً، بل هي بمنزلة من «يربت» على كتفي نتنياهو ثالثاً، لأن إسرائيل حصلت من عهد أوباما على دعم لم تحصل عليه في عهد أي رئيس سابق وهذا ما أشار إليه أوباما نفسه في وقت سابق. وبالتالي، فإن ما جاء في خطاب الوداع حول قضية فلسطين، كان مملوءاً بنفاق سياسي لا حدود له، تدل عليه محاولات أوباما وكيري غير المسبوقة لتغيير حدود عام ١٩٦٧ بطرحهما لاقتراح تبادل أراض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبالتالي، فإن امتعاض أوباما من سياسة نتنياهو، لا أساس له من المصداقية والواقعية، بل هو دفعة إضافية من النفاق الأوبامي على مدى ثماني سنوات عجاف، سواء بالنسبة لحل الدولتين، أم بالنسبة للتدخلات الأميركية في شؤون الدول العربية، ولاسيما دعمه للتنظيمات الإرهابية في سورية بالتنسيق مع السعودية وقطر وتركيا تحت عنوان كاذب ومخادع، هو «المعارضة المعتدلة» ومساعدة الشعب السوري، في الوقت الذي كان فيه أوباما عبر سياسته الناعمة والخبيثة طرفاً في قتل السوريين، وتدمير البنية التحتية السورية، وفرض العقوبات الاقتصادية على السوريين التي طالت حتى لقمة عيشهم وحليب أطفالهم.

باختصار، هذه هي إدارة أوباما التي جثمت على صدور العالم على مدى ثماني سنوات مسببة حروباً واختناقات وأزمات في أكثر من مكان، ويكفي دعمها للسعودية في حربها على الشعب اليمني وما خلفته هذه الحرب من دمار ومآس وقتل وتشريد. هذا ورغم القناعة بأن السياسة الأميركية في كل عهود رؤساء أميركا تميزت بدعم إسرائيل والتآمر على العرب، إلا أن سياسة أوباما تميزت كذلك بالخداع والوعود الكاذبة وبالخبث، والحروب الناعمة، وبالتالي غير مأسوف على مغادرته.

دوفينتر: العقوبات الغربية على سورية عمل ديكتاتوري وعنف ضد شعبها

وكالات

اعتبر رئيس الوفد البرلماني البلجيكي الذي يزور سورية حالياً، فيليب دوفينتر أن العقوبات الاقتصادية الغربية على سورية «عمل ديكتاتوري وعنف قاس ضد الشعب السوري»، واصفاً هذه العقوبات بـ«الغبية».

وقال دوفينتر عضو برلمان الاتحاد البلجيكي، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء: إن العقوبات الاقتصادية الغربية على سورية «عمل ديكتاتوري وعنف قاس ضد الشعب السوري» لأنها أثرت في الجانب الإنساني والمعيشي له وأدت إلى حرمانه من الأدوية والغذاء، واصفا هذه العقوبات بـ«الغبية».

وأضاف دوفينتر خلال زيارته لمركز الإقامة المؤقتة للمهجرين في الحرجلة بريف دمشق: إنه «سيعمل بالتعاون مع البرلمانيين الأوروبيين لرفع العقوبات ليتمكن مئات الآلاف من اللاجئين السوريين من العودة إلى بلادهم والمساهمة في إعادة إعمارها».

ونوه رئيس الوفد البلجيكي بالمصالحات التي تقوم بها الدولة السورية، معتبراً أن هذه المصالحات دليل على «الحكمة والقوة».

بدوره طالب رئيس بلدية الحرجلة عبد الرحيم الخطيب الدول الغربية برفع الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب السوري الذي أثر في معيشته وأوضاعه الصحية، في حين عبر عدد من القاطنين بمركز الإقامة المؤقتة عن تقديرهم للخدمات والعناية التي تقدمها الدولة لهم. ووصل صباح الخميس الماضي وفد برلماني بلجيكي إلى دمشق عبر بيروت، في زيارة تستمر نحو أسبوع يزور خلالها حلب ويلتقي كبار مسؤولي الدولة.

وقالت مصادر في مجلس الشعب عشية وصول الوفد لـ«الوطن»: إن الوفد البرلماني البلجيكي يضم أربعة نواب، وسينطلق إلى مدينة حلب فور وصوله إلى العاصمة. وذكرت، أن برنامج الزيارة يتضمن وبعد عودته من حلب لقاءات تشمل رئيس مجلس الشعب هدية عباس ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم ومفتي الجمهورية أحمد حسون، إضافة إلى لقاء مع رجال دين مسيحي، متوقعة أن يتوج الوفد زيارته بلقاء مع الرئيس بشار الأسد. وأشارت المصادر حينها إلى أن الوفد سيقوم بزيارة إلى مشفى عسكري ومركز إيواء في العاصمة.

واستقبل الرئيس الأسد، وفداً فرنسيا في كانون الثاني الماضي، ضم ٣ من أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية ومجموعة من المثقفين، كما زار سورية نهاية آذار ٢٠١٥ وفد برلماني بلجيكي ترأسه عضو مجلس النواب الاتحادي فيليب دوينتر، والذي أعلن حينها أن الرئيس الأسد «حليف وليس عدواً لأنه يحارب الإرهاب والتطرف».

والأربعاء الماضي ذكر موقع «روسيا اليوم»، أن روسيا وتركيا بدأتا التحضير لزيارة مشتركة لبرلمانيين من الدولتين إلى سورية، وذلك استمراراً للتعاون الثنائي لتسوية الأزمة السورية. وطرح هذه المبادرة رئيس اللجنة الدولية في مجلس الاتحاد الروسي، قسطنطين كوساتشيف، خلال لقائه في موسكو السفير التركي لدى روسيا حسين لازيب دير أوز، حسب بيان صدر عن المجلس.

وتطرق البيان عن زيارة قام بها ٣ نواب في البرلمان الأوروبي إلى سورية، وهم من إيطاليا ولاتفيا وأستونيا، معاً مع وفد نيابي من مجلس الاتحاد الروسي، أواخر كانون الأول الماضي، كما أشار البيان إلى أن المبادرة الجديدة لروسيا لقيت ترحيباً من أكبر الأحزاب في تركيا، فقال عضو حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، محمد أردوغان، لوكالة «نوفوستي»: «من الممكن أن نقوم بزيارة مشتركة مع نواب روس إلى سورية إذا كانت تسهم في إحلال السلام هناك والحفاظ على وحدة البلاد وأراضيها».

من جولة البرلماني البلجيكي فيليب دوفينتر لمركز الإقامة المؤقتة للمهجرين في الحرجلة (سانا)

اعتبر أن مداخل الانتقال هي «اللامركزية الإدارية» و«التنمية الاقتصادية» و«تحرير المجتمع المدني»

جودة لـ«الوطن»: مؤتمرات المعارضة اليوم ليست منتجة

سامر ضاحي

اعتبر رئيس «حركة البناء الوطني» أنس جودة أن الدعوات لمؤتمرات للمعارضة اليوم «ليست منتجة»، وأوضح أن روسيا تحاول توحيد المعارضات في وفد موحد «لإظهار القدرة على إمساك الملف أكثر»، معتبرا أن المداخل الأساسية على المستوى التنفيذي لتحقيق الانتقال السوري هي «اللامركزية الإدارية» و«التنمية الاقتصادية المحلية» و«تحرير المجتمع المدني».

وكانت مصادر مقربة من شخصيات سورية معارضة شاركت في لقاء موسكو مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في ٢٧ الشهر الماضي، كشفت لـ«الوطن» أول من أمس أن هيئة التنسيق الوطنية وقوى أخرى تعمل الآن على عقد «مؤتمر إنقاذ وطني» في دمشق بـ«ضمانات روسية إيرانية»، مشابه لذلك الذي عقد في أيلول ٢٠١٢ لـ«تشكيل جبهة لقوى التغيير الديمقراطية» و«وضع رؤية لجمع القوى والشخصيات والناس الذين يؤمنون بالحل السياسي ويرفضون التدخل الخارجي».

وكتب جودة على صفحته الشخصية في فيسبوك أمس: «أنه ولواقع الدمار الحاصل في المجتمع وفي بنية الوطن، فقدت مؤتمرات المعارضة قيمتها بالمطلق بل حتى فكرة المعارضة البناءة نفسها انتهت. فلا الممارسة ولا الواقع الاجتماعي والسياسي ولا حاجة البلاد تقتضي ذلك»، معتبراً أنه «من الضروري التحول لسياق جديد من التفكير والعمل قادر على جمع الطاقات وخلق موجة اجتماعية فكرية جديدة ووضع برامج يمكن للجميع المشاركة فيها وادعاء ملكيتها، وهذه الموجة الاجتماعية هي البناء».

وفي تصريحه لـ«الوطن» أمس قال جودة: في شق مما كتبته (هو) رد على الحديث عن مؤتمر إنقاذ وطني»، مضيفاً: إن «الدعوات لمؤتمرات اليوم ليست منتجة واللقاءات الثلاثة الماضية (حلبون – سميرا ميس – القاهرة الأول) كانت على الأقل ضرورية في مقدمتها لتجميع الأفكار لكنها تحولت لاحقاً إلى مناكفات سياسية أو إلى شيء إعلامي لا أكثر».

ورأى جودة أن الحل اليوم هو العمل على خط اجتماعي سياسي جديد يستطيع جذب الناس وتجميع الراغبين منهم بالإصلاح، مشيراً إلى أن كل التيارات وحتى داخل (حزب البعث العربي الاشتراكي) واليمين واليسار وكل القطاعات فيها إصلاحيون لم ينضموا للمعارضة لأن المشاريع التي قدمتها المعارضة لم تقدر على جذبهم أو تلبية طموحاتهم فتحولت المعارضات إلى شكلية فقط. وأضاف: «ما نقصده بالسياسة هنا ليس التحزب بل العمل في الشأن العام القائم على تحقيق مصالح الناس وحاجاتهم». وبخصوص محادثات جنيف المقبلة اعتبر جودة أنها «لا تلبي.. وهي لإظهار توازن القوى الدولية والروس يحاولون توحيد المعارضات في وفد موحد لنية إظهار القدرة على إمساك الملف أكثر وهو في النهاية مرهون بعلاقة الروس والأميركان»، مشدداً على أن مسار مصالح الدول لا يتقاطع بالضرورة مع مصالح السوريين.

وحول رؤيته للمصالحات التي يتم إنجازها، اعتبر جودة، أن المصالحات الحالية فيها تطور عن النماذج السابقة مثل مصالحة الهامة، راجياً الوصول إلى مرحلة يكون الناس فيها قادرين على إدارة أمورهم عبر المجالس المحلية ووفقاً للقانون ١٠٧ (قانون الإدارة المحلية) الذي صدر عام ٢٠١١ ولكن لم يطبق منه شيء.

وتابع: بالتالي علينا أن ننقل الأمور من مصالحة عسكرية إلى مصالحة اجتماعية، أما موضوع اللامركزية فهو أعقد وأكثر تفصيلاً من مجرد طرح في الدستور فقط، وما زلنا نتحدث عن دولة موحدة وليست فيدرالية، تكون اللامركزية فيها موسعه بحيث يمكن للناس انتخاب ممثليهم بشكل كامل بما فيهم المحافظ ويكون هناك صلاحيات واسعة كما ينص القانون، بعدما رأى جودة أن جزءاً كبيراً من الاحتجاجات في بداية الأزمة كانت نتيجة مطالب محلية أو سوء في الإدارة المحلية ولهذا السبب صدر القانون الذي لم يطبق لاحقاً.

وفيما إذا كان تطبيق القرار ١٠٧ يحمل في طياته جزءاً من الحل أجاب جودة: «أكيد، هناك ثلاثة مداخل على المستوى التنفيذي أساسية لتحقيق الانتقال السوري أولها اللامركزية الإدارية وأيضاً التنمية الاقتصادية المحلية وتحرير المجتمع المدني»، معتبراً أن «قانون اللامركزية يساهم بالمصالحة وتحقيق فصل السلطات وبناء عقلية جديدة في الإدارة وتحمل المسؤوليات إضافة لتمكين الاقتصاد المحلي».

أما بخصوص دعوته لـ«البناء» فأوضح جودة: هي دعوة لأن يكون هناك نفس جديد وحركة مجتمعية واسعة يشارك فيها كل الموجودين.

رئيس «حركة البناء الوطني» أنس جودة

طائرة من دون طيار تقتل قيادياً «قاعدياً» في سرمدا

وكالات

قتل أحد قادة «جبهة النصرة» العسكريين، والذي عمل شرعياً أيضاً في الجبهة التي غيرت اسمها لاحقا إلى «جبهة فتح الشام»، ويدعى «أبو هاني المصري»، بعد استهدافه من قبل طائرة من دون طيار على طريق سرمدا في ريف إدلب الشمالي.

وحسب ما ذكر موقع «الإعلام الحربي المركزي» الإلكتروني فإن المصري يعتبر من قادة تنظيم «القاعدة» الإرهابي الأوائل، الذين قاتلوا في أفغانستان، وممن رافقوا زعيم التنظيم السابق أسامة بن لادن وعبد الله عزام.

وشارك المصري أيضاً في الحرب الشيشانية ضد روسيا وفي حرب البوسنة، والتحق بالأحرار في بداية الأحداث في سورية عام ٢٠١١، بعد أن أطلق سراحه من السجون المصرية.

وتسود ترجيحات أن من أعطى الإحداثيات وتحركات المصري، هم قيادة ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» أنفسهم، كونه كان من المهاجرين (الأجانب الذين قدموا إلى سورية للقتال) القلة الذين بقوا مع «الأحرار» ولم يعلنوا انضمامهم لـ«هيئة تحرير الشام» التي تهيمن عليها «النصرة» المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

وكان من المتوقع أن ينضم أبو هاني إلى الهيئة كخطوة منطقية خصوصاً، وأن أغلب القادة والدعاة غير السوريين تخلوا عن انتماءاتهم السابقة، وانحازوا إلى الهيئة، ومنهم (السعوديان مصلح العلياني وعبد الله المحيسني، ومن مصر أبو الفتح الفرغلي، وأبو يقظان المصري، وأبو شعيب المصري).

وتضم «أحرار الشام» في صفوفها العديد من الأجانب العرب وغيرهم، ومن أبرزهم «كتيبة الإمام البخاري»، التي شاركت في حصار بلدتي نبل والزهراء في ريف حلب الغربي قبل أن يفك الحصار عنها قبل عام. كما أنه أشارت العديد من التقارير إلى أن هذه الحركة من أوائل من استقدم أجانب إلى سورية، قبل دخول «النصرة» إلى البلاد، بحكم تبعية قادتها المؤسسين لتنظيم القاعدة العالمي.

ومن أبرز المصريين الذين قتلوا في سورية، القيادي البارز في «النصرة» أبو الفرج المصري، ورفاعي طه، على حين لا معلومات كثيرة عن المدعو «محمد المصري» الموجود في سورية بحسب آخر الأنباء، وهو نجل القيادي البارز في «النصرة» أبو خباب المصري (كيميائي القاعدة). والأخير كان المسؤول عن برنامج الأسلحة الكيماوية السامة في تنظيم القاعدة، وقتل في قصف أميركي عام ٢٠٠٨، في منطقة القبائل على الحدود بين باكستان وأفغانستان.

أبو هاني المصري

إعادة فتح خط الغاز في جيرود

الوطن- وكالات

أعلن محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم أمس وصول الغاز إلى محطة الناصرية في منطقة جيرود بمحافظة ريف دمشق بعد إعادة فتح الخط الذي أغلقته التنظيمات الإرهابية المسلحة.

وأوضح المحافظ، حسبما نقلت عنه وكالة «سانا»، أن إعادة فتح الخط تم بجهود من المحافظة بالتعاون مع الجهات المختصة وأهالي مدينتي جيرود والرحيبة الشرفاء.

وفي وقت سابق نقلت مواقع معارضة عن نشطاء في مدينة جيرود أن «مفاوضات تجري بين النظام والفصائل العسكرية، لإعادة فتح خط الغاز بالمنطقة أغلقته الأخيرة فجراً».

وأدعى النشطاء أن «اعتقال» قوات الجيش لامرأة من مدينة الرحيبة على أحد الحواجز بدمشق منذ يومين، «دفع الفصائل لإغلاق خط الغاز»، مشيرة إلى أن «الفصائل التي أغلقت الخط هي: (ميليشيات) «جيش الإسلام، حركة أحرار الشام الإسلامية، وقوات أحمد العبدو».

وكانت وزارة الكهرباء أعلنت على صفحتها الرسمية في موقع «فيسبوك»، أن مجموعات إرهابية عملت في تمام الساعة الثانية فجراً، على إغلاق خط صمام الغاز المغذي لمحطة توليد كهرباء الناصرية في منطقة جيرود، دون ذكر تفاصيل أخرى.